

Distr.: General
18 August 2016

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٦
البند ١٨ (ز) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2016/L.30)]

٢٠١٦/٢٦ - تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورها الخامسة عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٢٨/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٣/٢٠١٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ٣٨/٢٠١٤ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ٢٨/٢٠١٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية التي أكد فيها على ضرورة وضع الخدمات المقدمة إلى المواطنين في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس، منها اتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وأكدت التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكه أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامه بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، والاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،



الرجاء إعادة الاستعمال

16-13485 (A)



وإذ يؤكد من جديد أيضاً قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، ويؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهتئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٧/٦٩ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر مركزية تمكّن من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ أهمية إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني،

وإذ يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(١) التي دخلت حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨٤/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الذي أقرت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة الأهمية للتمكين من تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوة الرقمية، ويؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والمتعلق بتشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية

(١) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146.

على أن الإدارة العامة لما تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

وإذ ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياسية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها،

١ - يحيط علماً بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورها الخامسة عشرة^(٢)، ويعرب عن تقديره لما قامت به اللجنة من عمل للانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج في إطار تحويل المؤسسات العامة، ولتيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، وفقاً للموضوع الذي اختاره المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦؛

٢ - يدعو اللجنة إلى وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٣) في صلب أعمالها، ومواصلة تقديم المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛

٣ - يرحب بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ويدعو الدول الأعضاء إلى أن تتخذ من مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

دور المؤسسات العامة

٤ - يؤكّد أن الإدارة العامة الفعالة شرط أساسي للنجاح في تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة وتحقيقها؛

٥ - يرحب بأن العديد من البلدان تعمل على تحديد وتحديث السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات والترتيبات التي ستستخدم في قيادة وتنسيق التنفيذ واستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويرحب أيضاً بتبادل الدروس المستفادة بشأن هذا الموضوع في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سينعقد في تموز/يوليه ٢٠١٦، وينوه إلى أهمية حرص الوزارات القطاعية على مراعاة أوجه الترابط الكامنة بين الأهداف، عند وضع وتنفيذ السياسات في مجالات اختصاص كل منها؛

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٦، الملحق رقم ٢٤ (E/2016/44).

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

٦ - يقر بضرورة إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات؛

السياسات المتكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٧ - يشجع الحكومات على وضع ترتيبات وآليات مؤسسية تدعم وضع وتنفيذ سياسات متماسكة ومتكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وينوه إلى أن هذا الأمر يستدعي أيضا توافر قيادة مستدامة واتخاذ التعاون والتشاور والمشاركة والحوار والشراكة أسلوب عمل تتبعه الإدارات العامة والموظفون الحكوميون؛

٨ - ينوه إلى أهمية وجود إطار واضح يتم من خلاله إسناد المسؤوليات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وإرساء علاقات العمل بين المستويات الوطنية ودون الوطنية للحكومة؛

٩ - يؤكد أن للحكومات المحلية دورا حاسما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى قربها من السكان والقاعدة الشعبية ودورها في تقديم الخدمات العامة الأساسية وقدرتها على اتباع نهج متكاملة، ويراعى في ذلك أن الهدف ١١ يرمي إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

١٠ - يؤكد على أن المسؤوليات المسندة إلى الحكومات المحلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تترافق بتوافر القدر الملائم من الموارد والقدرات البشرية والمالية؛

١١ - يوصي بأن تعمل الحكومات الوطنية والمحلية، في إطار ما تتخذه من خطوات أولى لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على تحديد أولويات التنفيذ والأهداف والترتيبات المؤسسية، والقيام بجملة أمور منها تحديد الفئات المعرضة للتخلف عن الركب، وذلك بالاستناد إلى المشاورات الواسعة النطاق والتفاعل مع المجتمع المدني، مولى اعتبارا خاصا للإصلاحات المؤسسية اللازمة، بالإضافة إلى إدخال تعديلات على السياسات والقدرات والموارد؛

١٢ - يدعو إلى توشي التجديد في الجهود المبذولة لبناء قدرات المؤسسات العامة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في مجالات منها وضع سياسات متماسكة، والتخطيط والتنفيذ والاستشراف، وعمليات استعراض التقدم المحرز بناء على الأدلة، وجمع الإحصاءات والبيانات واستخدامها؛

١٣ - يهيب بالحكومات والجهات الفاعلة المعنية الأخرى أن تواصل تشجيع الإبداع والابتكار والتميز في الإدارة العامة، بوسائل منها تحويل الهياكل والعمليات والتشريعات واللوائح الإدارية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت؛

المشاركة في صنع القرار وتقديم الخدمات للجميع

١٤ - يشجع الحكومات على استحداث نظام حكومي مفتوح كنموذج للحكومة يركز على المواطنين وينشئ علاقة جديدة بين الإدارة العامة والمجتمع؛

١٥ - يسلم بأن السياسات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تستند إلى الأدلة، وأن توضع بطريقة تشاركية وشاملة وتعاونية، وأن تركز على تحقيق النتائج؛

١٦ - يلاحظ أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب جهودا واستثمارات ضخمة للتنوعية بالأهداف وتعزيز الإحساس بالمسؤولية عن تحقيق الأهداف وخلق ثقافة تقوم على المشاركة الشاملة والمسؤولية المشتركة بين جميع أصحاب المصلحة من خلال التثقيف والاتصال والتفاعل والدعوة وبناء القدرات؛

١٧ - يسلم بأن تعزيز انفتاح الحكومة وتشجيع مشاركة المواطنين أمران ضروريان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

١٨ - يسلم أيضا بما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قدرة تحويلية، ويلاحظ في الوقت نفسه أن العديد من أشكال الفجوات الرقمية لا تزال قائمة، ويشدد على ضرورة أن تكون النهج المتبعة في تقديم الخدمات العامة تحقيا للتنمية المستدامة متعددة الأبعاد لكي تظال أكثر الفئات فقرا وضعفا؛

١٩ - يلاحظ قيمة الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن الحكومة الإلكترونية، باعتبارها أداة داعمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٢٠ - يشجع الحكومات التي تضطلع بمبادرات في إطار مفهوم الحكومة المفتوحة على إجراء تقييم مستقل لتأثير هذه المبادرات على نوعية الخدمات العامة وعلى تعزيز الشفافية والمساءلة والإدماج الاجتماعي، بغية تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

التنوع وعدم التمييز

٢١ - يتوقع أن يشكل الترويج للشمولية والتنوع باعتبارهما قوة إيجابية، وللقيم العالمية المتصلة بالاحترام المتبادل بين الناس من جميع الأصول والآراء، قوة دافعة لإحداث

التغييرات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويشير بأن تتركز الجهود المبذولة في هذا الصدد على المجتمع بنطاقه الواسع وعلى الموظفين الحكوميين في آن معا؛

٢٢ - يسلم بضرورة تحقيق حالة من التوازن، ضمن المؤسسات العامة، بين الشواغل المتعلقة بإدماج الأشخاص الذين تعرضوا للتمييز، من ناحية، والشواغل المتعلقة بمنح فرص متساوية للجميع وكفالة اشتغال المؤسسات على نحو يتسم بالكفاءة، من ناحية أخرى؛

٢٣ - يلاحظ أن كفالة الشمولية من جانب الإدارة العامة وفي صفوفها تتطلب قيادة ملتزمة وشاملة ورؤية كلية متماسكة ومتكاملة في سياق أهداف التنمية المستدامة، وقد يشمل ذلك إنشاء أطر وآليات مؤسسية وتشريعية للتنوع على جميع المستويات؛

٢٤ - يهيب بالحكومات أن تنتهج، على نحو استباقي، سياسات تكفل أن تؤدي الخدمات العامة والإجراءات العامة إلى تحسين حياة الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا والفئات التي تتعرض للتمييز؛

٢٥ - يهيب أيضا بالحكومات أن تضع نهجا مبتكرة، تشمل التنمية التي تركز على المجتمعات المحلية، بما يكفل انتفاع أكثر الفئات فقرا وضعفا من الخدمات العامة انتفاعا كاملا، وذلك من خلال جملة أمور، منها إجراء تقييمات لأثر السياسات، ووضع أطر وآليات مؤسسية وتشريعية تكفل عدم تخلف أي كان عن الركب، فضلا عن إقامة شراكات مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

٢٦ - يدعو الحكومات إلى النظر في اتخاذ تدابير من أجل فهم العوامل الدافعة إلى التمييز والاستبعاد في المؤسسات العامة ومعالجتها على أساس تكافؤ الفرص، بما يتيح الأعمال الكامل للإمكانات البشرية؛

الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمساءلة عن تنفيذها

٢٧ - يسلم بأن الفساد سيعيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويشدد على أن مكافحة الفساد على جميع المستويات تتطلب اتباع نهج واسع النطاق لمنع الممارسات الفاسدة على الصعيد الاجتماعي وكشفها والمعاقبة عليها، واتباع نهج موجهة ترمي إلى التصدي لأنواع الفساد التي تحول دون تحقيق أهداف معينة؛

٢٨ - يشجع الحكومات على كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية على نحو يتيح للمواطنين مساءلة مؤسسات الدولة عن استخدام الموارد المعهود بها إليها وعن أدائها فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٢٩ - يلاحظ ما لشفافية العملية الانتخابية على الصعيدين الوطني والمحلي من أهمية حاسمة في إحلال قيادة متفانية وأخلاقية وملتزمة؛

٣٠ - يؤكد على ضرورة تصميم السياسات والبرامج والإجراءات المطبقة بغية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها بطريقة تشاركية وشفافة يتوخى فيها الحرص على المساءلة؛

الموظفون الحكوميون وأهداف التنمية المستدامة

٣١ - يرى أن التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة يتوقف على تحلي سلك الخدمة المدنية بالجدارة، فهو الذي يساعد على تعزيز الأخلاقيات العامة ويكفل إدارة الموارد البشرية على نحو فعال ومنصف؛

٣٢ - يهيب بالحكومات أن تكفل تكوين المؤسسات العامة من موظفين حكوميين ينتمون إلى جميع شرائح السكان، وأن يتلقى هؤلاء الموظفون تدريباً فعالاً وأن تتخذ قرارات توظيفهم على نحو عادل وعلى أساس الجدارة؛

المتابعة

٣٣ - يدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات التعليمية والبحثية وكليات الإدارة العامة وغيرها من المنظمات إلى التعاون للتوعية بأهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن يشمل ذلك تنظيم أنشطة مختلفة، من بينها الاجتماعات والندوات؛

٣٤ - يطلب إلى اللجنة أن تدرس، في دورها السادسة عشرة المقرر عقدها في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، موضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٧ وأن تقدم توصيات بشأنه؛

٣٥ - يدعو اللجنة إلى المساهمة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، مع إيلاء اهتمام خاص للطابع الشامل الذي تتسم به جميع أهداف التنمية المستدامة؛

٣٦ - يدعو أيضاً اللجنة إلى أن تواصل تقديم المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات الجاري استحداثها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار الاختلافات الكبيرة في ظروف وحالة البلدان؛

٣٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار الكامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك سد الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بغية بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٣٨ - يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة تحقيقا للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

٣٩ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته مستخدما الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

الجلسة العامة ٤٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦